ملخص ورقة بشان:

رفع تقييم سعر الدولار الجمركي ضرورة لرفد الموازنة العامة بالموارد

مقدم الى:

ورشة العمل الاقتصادية التي تنظمها رابطة الاقتصاديين

مقدم من:

الدكتور يوسف سعيد احمد

كلية الاقتصاد جامعة عدن

سبتمبر ٢٠٢١

المقدمة :

يعاني الاقتصاد اليمني من اختلالات اقتصادية ومالية عميقة غير مسبوقة في جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي. بعد ان اصبحت اليمن مستورد صافي للمشتقات النفطية حيث يحتل استيراد النفط مانسبتة ٦٠% من حجم الاستيراد. الامر الذي ادى الى رفع الطلب على الدولار و الاضرار بسعر الصرف عدا عن ذلك ادت المضاربة المنفلتة الهادفة الى التربح والاثراء بعيدا عن المبادلات الاقتصادية القانونية الاضرار ايضا بقيمة العملة الوطنية.

كما هو معروف ان الناتج المحلي الاجمالي في بلدنا يعتمد تاريخيا على العوامل الخارجية كتعبير عن هشاشة الاقتصاد و باعتباره اقتصادا ريعيا فإن الاوضاع السلبية القائمة وحجم الانكشاف الاقتصادي على الخارج في السنوات الخمس الاخيرة ازدادت سوءا في ظل استمرار الحرب وغياب اي امل قريب بتحقيق السلام واحلال الامن والامان .

الاختلالات الاقتصادية الكلية تشمل ميزان المدفوعات بعد ان تراجعت صادرات النفط التي تصل بالكاد عوائدها المليار دولار سنويا يتم تخصيصها للاسف لدفع رواتب كبار موظفي الدولة الذي اصبحوا يتقاضون رواتبهم بالدولار والريال السعودي بعيدا عن قانون الاجور المطبق في اليمن على السواد الاعظم من موظفي الدولة مع ان تخصيص الموارد امرا لايقره و يدعمة القانون ولا الدستور.

لقد شكل العجز في الحساب الجاري وفي المقدمة الميزان التجاري مستوا قياسيا اذا ماعرفنا ان ٩٠% من الغذاء والسلع الاساسية يتم استيرادة من الخارج بعد ان تراجع الناتج المحلي الاجمالي باكثر ٤٥% حسب تقارير الخبراء الدوليين. ووصل مستوى الفقر بين السكان الى مانسبتة ٨٠% وارتفع مستوى الجوع في اليمن الى اكثر من ٧٠% .

وبعد ان توقفت الاستثمارات الجديدة التي يمكن ان ترفد الاقتصاد بطاقات ووظائف جديدة . ولولا التحاق الشباب في سن العمل بالمجهود الحربي الذي اودى حياة الكثير منهم لكانت الصورة اكثر قتامة عندنا يتعلق الامر بحجم البطالة في اليمن التي تصل نسبتها الى ٦٠% .
وفي ظل العجز الضخم في المؤشرات الاقتصادية الكلية فقد اصبحت اليمن تعتمد على المساعدات الانسانية الدولية والتي تقدر بنحو ٢.٥ مليار دولار يذهب جزءا كبيرا منها كرواتب للخبراء الدوليين العاملين في المنظمات الدولية .ولو لا هذه المساعدات و تحويلات المغتربين اليمنين الذين يحولون نحو ثلاثة مليار دولار سنويا لاسرهم لكان الوضع الانساني في اليمن اكثر سوءا مما نراه الآن .

اولا: ازمة المالية العامة للدولة

تعاني المالية العامة للدولة من اختلال عميق وقياسي ومن ازمة مستدامة لم تشهدها موازنة اي حكومة سابقة مثلها حيث بلغ العجز في الموازنة العامة اكثر من ٤٨ % حسب بعض المصادر الرسمية باعتماد بيانات ٢٠١٩ عندما اعدت الحكومة موازنة اوليه لم تصدر بقانون ولا بقرار رئاسي .وللاسف فقد شكل ضعف الموارد الجمركية والضريبية حجة لدى الحكومة بالتهاون بعدم اعداد موازنة عامة للدولة خلال العامين الاخيرين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ او بتحصيل الموارد المتاحة غير المحصلة وهذا يشكى خطا فادح ينم عن ضعف وتقصير واضح لان الموازنة تشكل قانون وتصدر بقانون يقرها مجلس النواب او على الاقل تصدر بقرار رئاسي.

بعض التصريحات الحكومية قدرت حجم الموارد السنوية في عام ٢٠٢٠ بنحو ٣٥٠ مليار دولار . واذا اعتمدنا هذا الرقم في غياب الشفافية والافصاح وفي ظل غياب الموازنة العامة للدولة فان هذا المبلغ لايشكل إلا نحو ٣٠% من حجم الانفاق على رواتب موظفي الدولة الذي يبلغ ترليون ريال سنويا تقريبا.

وهذا يعني ان ٧٠% من رواتب موظفي الدولة ياتي من خلال الاقتراض من البنك المركزي مع ان القانون يمنع اقراض الحكومة اكثر من ٢٥% وهذا يعني ان الانفاق على الرواتب ياتي من مصادر تضخمية وهو مايفسر ارتفاع حجم

المعروض النقدي بشكل غير متسق مع حاجة الاقتصاد مما شكل عامل رئيس في تدهور قيمة العملة.

وفي هذا السياق تبرز الحاجة الى ضرورة تحسين كفاءة تحصيل الموارد .

ثانيا: موارد الدولة الضريبية والجمركية لاتورد لصالح الموازنة .

يمكن القول ان نحو ٥٠% من الموارد الضريبية والجمركية السيادية لايجري توريدها الى حساب الحكومة في البنك المركزي وهذا رقم تقديري كما ان الضريبة الجمركية لاتحصل من المنافذ حسب القانون الجمركي وخاصة في محافظتي حضرموت والمهرة حيث يتم اخذ نسبة من الضريبة المفروضة تكون تقديرية في حدود ٦٠% من الضريبة المستحقة وحتى هذه النسبة لايجري توريدها لحساب الحكومة في البنك المركزي .

وحتى في ميناء عدن وليس فقط في ميناء المكلا ونشطون لايجري استيفاء الضريبة كاملة فهناك تهاون كما يبدو ويقوم الحوثيين الذين فتحوا منافذ جمركية في منطقة الراهدة ومناطق اخرى باستيفاء الضريبة المستحقة قانونيا.

ولهذا من المنطقي القول انه كان يتعين على الحكومة اولا تحصيل الضريبة الجمركية المتاحة قبل التفكير في رفع تقييم سعر الدولار الجمركي ومع ذلك آعادة تقييم سعر الدولار الجمركي يشكل ضرورة بالنظر الى المتغيرات التي سنذكرها .

ثالثا: أعادة تقييم سعر الدولار الجمركي يمثل ضرور لرفد الموازنة العامة بالموارد

اتخذت الحكومة قرارا برفع تقييم سعر الدولار الجمركي من ٢٥٠ ريال الى ٥٠٠ريال و القرار من وجهة نظر اقتصادية سليم من اكثر من زاوية :

١- ان الابقاء على سعر صرف جمركي للدولار بعد ان قامت الاصلاحات الاقتصادية والماليةبدءا منذ عام ١٩٩٥ بالغاء تعدد اسعار الصرف ووحدت الاسعار يمثل تشوها وهدرا للموارد العامة .
٢- وجود سعر صرف للدولار جمركيا يخل بالعدالة الاجتماعية لانه يعيد توزيع الدخل لصالح فئات معينة ممثلا بتجار الاستيراد ولايحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الذي وضع من اجلها .

٣- المستهلكون النهائيون للسلع والخدمات لايستفيدون من سعر صرف الدولار الجمركي.
لان التاجر يقوم باحتساب تكلفتة وبالتالي قيمة سلعتة وفقا لاسعار الدولار السائد في السوق كمايقوم في نفس الوقت باحتساب هامش مخاطر للمستقبل تضاف الى قيمة السلعة .

٤- من وجهة نظر اقتصادية بقاء تقييم سعر صرف الدولار الجمركي عند ٢٥٠ ريال للدولار في ظل ان سعر الدولار في السوق وصل الى مستوى يفوق الالف ريال امر لايستقيم وغير عادل وبعيدا عن اي منطق اقتصادي وبذلك يعد هدرا للموارد العامة .

٥- من حق الدولة الحصول على موارد اضافية في ظل العجز القياسي في موازنتها العامة . هذا المورد الاضافي سيجنب الدولة السحب على المكشوف ويعيد اصلاح الاختلالات في سعر الصرف والتقليل من التضخم.طبعا فيما لو استخدمت هذه الموارد الاضافية بكفاءة ووفقا للاهداف الاقتصادية والمالية الذي جاء القرار من اجلها .

٦- من المتوقع ان تحصل الدولة على اثر تحريك تقييم سعر الدولار الجمركي على (٧٠٠)مليار دولار فيما لونفذ القرار بعدالة وفي كافة المنافذ الجمركية وهذا سيشكل نحو ٧٠% من فاتورة رواتب موظفي الدولة التي تتكبدها الموازنة العامة للدولة سنويا .

قرار إعادة تقييم الدولار الجمركي عند ٥٠٠ ريال للدولار ماهو إلا استعادة لما اخذ من موارد الدولة العامة بدون وجه حق خلال السنوات الماضية من عبر سعر الدولار الجمركي ٢٥٠ ريال للدولار من قبل تجار الاستيراد بعيدا عن الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي وضع من اجلها القرار .

يؤخذ على قرار الحكومة برفع تقييم سعر الدولار الجمركي الذي رفضتة الغرف التجارية والصناعية انه لم ياخذ بعين الاعتبار تكاليف الشحن المتغيرة لسببين :

ان سلاسل التوريدات العالمية واليمن جزء منها تعاني اضطرابا ناجما عن تاثيرات كورونا التي خلفت ازمة شحن عالمية حيث ان جوهر الازمة يتمثل في ارتفاع تكلفة الشحن حيث لايقع الامر على سفن الشحن بل على النقص الحاد في الحاويات فقد ارتفعت قيمة حجز حاوية ٤٠ قدما لشحن البضائع من آسيا الى شمال اوروبا والعكس من ٢٥٠٠ دولار قبل مارس ٢٠٢٠ الى تسعة آلاف دولار الآن .
وعندما يتعلق الامر في اليمن خاصة فإن كلفة التامين الباهضة هي الاخرى سوف ترفع من تكلفة السلعة الواصلة الى الميناء اليمني .

عدا عن ذلك فآن الغرف التجارية تتشكك في مقدرة دولة الشرعية تنفيذ القرار في كافة المنافذ و بالتالي تحقيق العدالة الضريبية في كافة المناطق البحرية والبرية التي تقع تحت سيطرتها .

وللاسف حكومة الشرعية لم تهيء البيئة الملاءمة لتنفيذ القرار مسبقا واولها التشاور مع المعنيين في تنفذ القرار في محافظة حضرموت والمهرة وشبوة ولحج وفي المقدمة ايضا التشاور مع الغرف التجارية والصناعية المعنيين في تنفيذ القرار قبل اصداره ومع ذلك فإن التراجع على القرار سيضعف مصداقية الحكومة فوق ماهي عليه وفي نفس الوقت سيبقي ازمة الموازنة العامة على حالها .

انتهى
سبتمبر ٢٠٢١